Open Access VOL4 (1) 2022

Economic effects of value added tax in Egypt Applied Analysis study

Lubna Salman Abdul Hafeez
Researcher Doctorate in the Department of Economics and Public Finance, Faculty of law Aswan University.
Prof. Mustafa Kamel Khalil
Professor of Economics and Public Finance, Former Dean of the Faculty of Law, Aswan University, Dean of the Faculty of Law, Damietta University
Prof. Ayman Ahmed Abdel Ghaffar
Professor of Economics and Public Finance, Vice Dean for Education and Student Affairs Faculty of law Aswan University.
Faculty of Law - Aswan University

Abstract:
This research focuses on the effects of economic implications of Value added tax in Egypt. It also increases Public revenues as one of its most important sources of Funding in Egypt.
These aspects are represented (income and consumption Saving and investment_ Price levels and inflation)
It was presented that each requirement focuses on two variables that are interdependent and interact with each other. At the end of each requirement, It is presented how they relate to each other, and analyzed Whether they are affected by the application of the Value-Added Tax, Positive or negative.
And we found out from the study that the value-added tax plays an important role in budget financing.This helps in economic development, Closing the budget deficit and reducing the foreign debt.
However, their success and effectiveness, it's recommended that the tax rate be re considered for low-income groups.

Keywords:
Value-added tax, Consumption, in Come, investment, saving, prices, inflation, public revenues.

ملخص البحث:

يسلط هذا البحث الضوء علي الآثار المترتبة علي ضريبة القيمة المضافة في الجوانب الاقتصادية في مصر، وايضا تأثيرها في زيادة الايرادات العامة في مصر كونها احد اهم مصادر تمويلها، وتلك الجوانب متمثلة في كلا من: الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار ومستويات الاسعار والتضخم.

وقد تم عرض الدراسة الي ان كل مطلب يركز علي متغيرين يكون بينهما ترابط ويتأثران ببعض، يتم العرض في نهاية المطلب مدي وجود علاقة بينهما وتحليل مدي يتأثران بتطبيق ضريبة القيمة المضافة سواء بالإيجاب او بالسلب، وكما انه تم عرض واقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الايرادات العامة في مصر ومدي ساهمت في تمويلها والحد من عجز الموازنة العامة.

وقد توصلنا من خلال الدراسة ان ضريبة القيمة المضافة تلعب دورا كبيرا في تمويل الموازنة العامة، مما يساعد ذلك علي التنمية الاقتصادية والتطور وسد عجز الموازنة والتقلص من الاتجاه الي الديون الخارجية، ولكن بالرغم من نجاحها ودورها الفعال لكن نوصي بإعادة النظر في معدل الضريبة ومراعات الفئات محدودة الدخل.

الكلمات المفتاحية:

ضريبة القيمة المضافة، الاستهلاك، الدخل، الاستثمار، الادخار، الاسعار، التضخم، الايرادات العامة.

مقدمه البحث :

تعد الضرائب أحد أبرز المصادر الأساسية لدخل الدول وخاصه بعد الاضرابات الاقتصادية الازمات المالية التي مرت بها الدول ومن أبرز انواع تلك الضرائب تأتي ضريبة القيمة المضافة، حيث انها تعد اداة ضريبية اساسيه في العديد من الدول لآنها تساهم في زياده الايرادات العامة فلقد بلغ حجم تغطيتها ما يفوق ٥٠% مقارنه بالمصادر الأخرى، وقد اثبت هذه الضريبة نجاحها لسهولة تحصيلها مقارنة بالأنواع الأخرى الضرائب لأنها يتم تحصيلها عند مرحلة الاستهلاك المباشر ما يقلل فرصة التهرب منها.

وقد اتخذت الحكومة المصرية خطوة اصلاح اقتصادي وتوجه نحو التنمية عندما تم تشريع قانون ضريبة القيمة المضافة رقم٦٧ لسنه ٢٠١٦ حيث تم الغاء قانون الضريبة العامة علي المبيعات[١]، وهو تشريع يهدف إلى زيادة موارد العامة وتقليل عجز الميزانية العامة.

ورغم أهمية هذه الخطوة الا انه مازال هناك جدل بين الباحثين بين مؤيد وعارض لهذا النوع من الضريبة، فجانب يرى ان الحكومة المصرية بإصدارها لهذا التشريع قد ساهمت في تحسين كفاءة المنظومة الضريبية وزادت الإيرادات، بينما يري الجانب الاخر (المعارض) انها جعلته عبء علي المستهلكين خاصه محدودي

[١] الجريدة الرسمية - العدد ٣٥ مكرر (ج) في ٧ سبتمبر سنة ٢٠١٦

الدخل حيث خفضت مستوى الاستهلاك والدخل الحقيقي كما يروا انها أثرت على قرارات الكثير من المستثمرين بالتراجع.

ومن هنا تثار عده تساؤلات مما جعلنا نتوجه لمحاوله دراستها في هذا البحث ومنها هل بالفعل ضريبة القيمة المضافة حل قوي واداه فعاله لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في مصر؟

وهل ساعد تطبيقها في تحسين الأوضاع الاقتصادية مثل الإيرادات العامة، وحركة الاستثمار، ومدى العدالة الضريبية بين المواطنين؟

والنظر الي أي مدي قد ترتب علي تطبيق ضريبه القيمة المضافة من اثار اقتصادية حيث انعكس أثرها علي جميع الجوانب ليشمل الاستهلاك، الدخل، الادخار، المنافسة بين الدول، واسعار السوق، وقوه جذب الاستثمار.

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث **بصوره مباشره** الي تحليل الآثار الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة ، حيث انها ضريبة غير مباشرة لكنها تؤثر مباشره على كلا من: الاستهلاك، والدخل، والادخار، والاستثمار، وغيرهما، وفي هذا السياق تأتي اهداف اخري:

1) دراسة وتحليل سلوك المجتمع المصري بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة وذلك من حيث الاستهلاك والدخل والادخار وغيره.

2) تحليل مدي تأثير ضريبة القيمة المضافة على المنافسة الدولية للاقتصاد المصري وجذب الاستثمار او اعاقته.

3) النظر في مدي تأثير هذه الضريبة علي الدخل وخاصه مع وجود الطبقات الاجتماعية المختلفة (محدود الدخل، مرتفع الدخل).

٤) واخيرا النظر الي الآثار الجانبية لضريبه القيمة المضافة، مثل الآثار المالية، أثرها علي التوظيف، وأثرها التضخمية.

أهمية البحث

أهمية هذا البحث تكمن في دراسة أحدث أدوات السياسة المالية وهي ضريبة القيمة المضافة، لأنها تمثل هذه الضريبة غير المباشرة دخلا متزايد القيمة للخزانة العامة وفي الوقت ذاته هناك تساؤلات قويه حول اثارها الاقتصادية والاجتماعية، كما ان دراسة الوضع المصري خاصه بعد برامج الإصلاح الاقتصادي حيث توسع الجهاز الإداري في الاعتماد على الضرائب وخاصة على ضريبه القيمة المضافة، ففي ظل هذه التساؤلات والتطورات سوف نعرض تحليلاً موضوعياً لآثارها على مختلف جوانب الاقتصاد.

وللبحث اهميه علميه(نظريه)، واخري عمليه(تطبيقيه):

أولًا: الأهمية العلمية:

له اهميه علميه من حيث تقديم المساعدة في المجال الأكاديمي والعملي كتسهيل للطلاب وللباحثين، وايضا تقديم دراسة تحليليه للأثار لكي تدعم صناع القرار في تعديل أو تحسين آليات التطبيق.

ثانيًا: الأهمية العملية:

1) عرض الآثار الاقتصادية المتنوعة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في مصر مثل أثرها علي (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، والدخل).

2) تحليل مدي التوازن بين الأهداف المالية للضريبة والنتائج الاقتصادية لها وتأثيرها علي المجتمع في مختلف الطبقات.

إشكالية البحث:

علي الرغم من الايجابيات الهائلة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي قد اقرتها الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة لتوجه الدولة نحو زيادة الإيرادات العامة وتقليل عجز الموازنة العامة، الا انه يثار تساؤلات عديدة حول مدى ملاءمتها للبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحلية، فيري البعض انها بالرغم من ان لها اهداف اقتصادية تنموية الا انها تكون عبء علي المستهلكين متوسطي ومحدودي الدخل.

ومن هنا تظهر إشكالية البحث الاساسية حيث تكمن في ضرورة تحليل الآثار الاقتصادية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في مصر وذلك من خلال دراسة تأثيرها على الجوانب الاقتصادية المختلفة مثل الاستهلاك، الدخل، الادخار، الاستثمار، مدى انعكاسها على التنافسية الدولية.

فان الاشكالية الاساسية لهذا البحث تكمن في الاجابة علي التساؤل التالي:

ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة علي تطبيق ضريبه القيمة المضافة في مصر؟

منهجية البحث:

للتمكن من دراسة هذا الموضوع يجب ان نتبع الاسلوب الاستقرائي، التحليلي الوصفي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة في مصر فلا يتوقف الامر بعرض الجزئيات بل وايضا بالتحليل بعد عرض الجزئيات، حيث يحتوي البحث علي المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل أثر ضريبة القيمة المضافة على جوانب الاقتصاد.

فالمنهج القانوني المتبع في هذه الدراسة هو: المنهج التحليلي التطبيقي.

خطه البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن التساؤلات والإشكالية المذكورة تم تقسيم البحث الي مبحثين رئيسيين كل مبحث مكون من مطلبين سوف يتم عرضهما علي النحو التالي:

مطلب تمهيدي:

ماهية ضريبة القيمة المضافة ومميزات وعيوب تطبيقها في مصر.

المبحث الأول:

ضريبة القيمة المضافة كأداة للسياسة المالية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الاستهلاك والدخل.

المطلب الثاني: ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الاستثمار والادخار.

المبحث الثاني:

أثر ضريبة القيمة المضافة على جوانب اخري للاقتصاد الكلي في مصر.

المطلب الأول: ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الأسعار والتضخم.

المطلب الثاني: أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الايرادات العامة في مصر.

مطلب تمهيدي:

ماهية ضريبة القيمة المضافة ومميزات وعيوب تطبيقها في مصر.

اولاً: ماهية ضريبة القيمة المضافة:

تعرف ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة علي الاستهلاك حيث انها تفرض من خلال النسبة التي فرضت علي المنتج في جميع مراحل الانتاج، ويتحملها المستهلك في نهاية الامر عند استهلاك السلعة او الخدمة، وتعرف بأنها ضريبة تحولية.[١]

وتعرف ضريبة القيمة المضافة ايضا بأنها الفرق بين سعر شراء موارد وخامات اللازمة للحصول علي السلعة او المنتج والسعر النهائي لبيع تلك السلعة للمستهلك.[٢]

كما ان ضريبة القيمة المضافة تعرف علي انها ضريبة عينية يتم فرضها علي السلع والخدمات دون مراعاة الفئات المجتمعية للمستهلكين سواء مرتفعة او محدودة الدخل.[٣]

وقد عرفها خبراء صندوق النقد الدولي علي انها ضريبة ذات وعاء واسع تُفرض علي المبيعات حتي نهاية مرحلة التصنيع.[٤]

ومن خلال الازمات التي مرت بها مصر في السنوات الاخيرة قد اتجهت لبعض الاصلاحات الضريبية بهدف تحقيق قدر اكبر من الايرادات العامة للعمل علي سد العجز في الموازنة العامة للدولة، حيث ان ضريبة المبيعات التي كانت قائمة في هذا الوقت اتضح ان لها الكثير من العيوب مما أثر علي معدل الايرادات العامة بالانخفاض، وقد اتجهت مصر للمناداة بالإصلاح الضريبي من خلال التحول من ضريبة المبيعات الي ضريبة

[١] د/أسامة موسى ، أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٦.

[2] Arvind Ashta: European VAT General Principles, Burgundy School of Business - CEREN, 2007, P.

[٣] د/ عادل العلي الملية العامة والقانون المالي والضريبي، ص ٢٦٣ عمان ٢٠٠٨م

[٤] د/ داليا رمضان، ضريبة القيمة المضافة وتطبيقها في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية - المجلد السادس عشر العدد الرابع عدد خاص) - ديسمبر ٢٠٢٤م- ص ٥٦٢

القيمة المضافة وهذا ما أكده ما جاء في المادة (٣٨) للدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤م "يهدف النظام الضريبي وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية "[١]

وقد اتخذت الحكومة المصرية خطوة اصلاح اقتصادي وتوجه نحو التنمية عندما تم تشريع قانون ضريبة القيمة المضافة رقم٦٧ لسنه ٢٠١٦ حيث تم الغاء قانون الضريبة العامة علي المبيعات[٢]، وهو تشريع يهدف إلى زيادة موارد العامة وتقليل عجز الميزانية العامة.

ثانياً: مزايا تطبيق ضريبة القيمة المضافة:

تعد ضريبة القيمة المضافة اداة مهمة في زيادة الإيرادات العامة وتظهر نتائجها بشكل ملحوظ علي اقتصاد الدولة، كما انها تعمل علي تشجيع الاستثمارات من حيث التوجيه نحو القطاعات المرغوب فيها.[٣]

كما ان لضريبة القيمة المضافة تأثير كبير علي تخفيض الاستهلاك وبالتحديد الفئات محدودة الدخل، وعلي الجانب الاخر تعمل علي زيادة الانتاج حيث ان الفئات محدودة الخل تتجه الي زيادة انتاجهم لتعويض الحد في الاستهلاك الناتج عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة.[٤]

وينظر الي ضريبة القيمة المضافة علي انها ضريبة محايدة حيث انها تفرض علي السلع المحلية والمستوردة سواء بنسب معينة دون النظر لمحل انتاج السلعة او الخدمة.

ولا يمكن التهرب من ضريبة القيمة المضافة حيث تتبع طريقة تحصيلها عند الاستهلاك من خلال الخصم الضريبي ولا تتم عملية الخصم الا عن طريق الفواتير الموضحة لذلك.

وتساعد ضريبة القيمة المضافة علي تشجيع الادخار والاستثمار خاصة بالنسبة للفئات مرتفعة الدخل، حيث انها تطبق علي الاستهلاك لكن لا تؤثر علي الدخل كله.[٥]

ثانياً: عيوب تطبيق ضريبة القيمة المضافة

من سلبيات ضريبة القيمة المضافة انها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في اغلبية السلع، مما يقع ذلك علي كاهل الفئات محدودة الدخل ويحد من قدراتهم الشرائية، كما ان ضريبة القيمة المضافة تتسبب في الحد من استهلاك السلع والخدمات خاصة غير الضرورية بالنسبة للفئات محدودة الدخل مما يبطئ النشاط الاقتصادي.

---

[١] د/ محمد كامل عبد العاطي وآخرون، أثر مستويات أداء الفحص الضريبي على جودة الفحص في ظل الحوكمة الضريبية، المجلة المصرية للدراسات الاقتصادية، المجلد ٤٧، العدد ٣، ٢٠٢٣م

[٢] الجريدة الرسمية - العدد ٣٥ مكرر (ج) في ٧ سبتمبر سنة ٢٠١٦

[٣] د/ نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، الضريبة على القيمة المضافة (التنظيم الفني، آليات التطبيق، المعوقات والمقترحات، نادي التجارة ، العدد ٦٦٠ ديسمبر ٢٠١٥.

[٤] د/ داليا رمضان، ضريبة القيمة المضافة وتطبيقها في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية - المجلد السادس عشر العدد الرابع عدد خاص) - ديسمبر ٢٠٢٤م- ص ٥٧٦.

[5] A. Charlet and J. Owens, "An international perspective on VAT", Tax Notes International, vol. 59, no. 12, 20 Sept. 2010, wwww.oecd.org/tax/consumption

ان ضريبة القيمة المضافة تؤثر سلبًا على بعض القطاعات كالصناعات الصغيرة والزراعة وذلك نتيجة صعوبة تحصيل الضريبة أو عدم وجود آليات واضحة للتطبيق ضريبة القيمة المضافة، حيث ان المنشآت الصغيرة تواجه تحديات كبيرة لعدم قدرتها على تغطية التكاليف الإدارية والتقنية.

احيانا تتجه القطاعات غير الرسمية لمحاولة التهرب الضريبي نتيجة ضعف آليات الرقابة والتنفيذ احيانا مما يؤدي إلى فجوات في التحصيل ويقلل من كفاءة النظام الضريبي.[١]

المبحث الاول:

ضريبة القيمة المضافة كأداة للسياسة المالية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

تمهيد وتقسيم :

تُعد الضريبة بوجه عام وخاصة الضريبة علي القيمة المضافة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول كمصدر لتمويل وزيادة الإيرادات العامة ولكن ضريبة القيمة المضافة لكونها غير مباشرة قد اثبت نجاحها مقارنة بالضرائب المباشرة التي قد يحاول المواطن المطالب بها الرفض والتهرب، علي العكس في ضريبة القيمة المضافة في انها تُفرض على مختلف مراحل الانتاج والتوزيع والاستهلاك فإنها يتم دفعها بشكل خفي نسبيا مما يجعل تحصيلها سهلا والبعد عن التهرب منها.

ولقد تم تشريع قانون ضريبة القيمة المضافة في مصر للتوجه نحو الإصلاحات المالية والتنموية ومعالجة عجز الموازنة العامة وزيادة ايرادات الدولة.

لكن تطبيق هذه الضريبة قد ادي الي اثار اقتصادية واضحة خاصة على سلوك المستهلكين ومستوي دخولهم وايضا مدي قدرتهم علي الادخار في ظل هذا النظام ومدي التأثير علي مناخ الاستثمار والتنافسية الدولية لمصر بين الدول الأخرى.

ومن هنا يتناول هذا المبحث تحليل الآثار الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة علي عدد من الجوانب الاقتصادية وذلك من خلال **مطلبين رئيسيين:**

المطلب الأول: أثر ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك والدخل.

المطلب الثاني: أثر ضريبه القيمة المضافة على الاستثمار والادخار.

المطلب الأول:

ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الاستهلاك والدخل.

التمهيد:

هناك علاقه قويه بين الدخل الاستهلاك حيث ان مستوي الدخل هي الذي يحدد مدي الاستهلاك وهما ايضا من اهم الجوانب الاقتصادية الاساسية التي يجب التركيز عليهما في التحليل الاقتصادي، فان كلا منهما يعكس سلوك

[١] د/ داليا رمضان، ضريبة القيمة المضافة وتطبيقها في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية - المجلد السادس عشر العدد الرابع عدد خاص) - ديسمبر ٢٠٢٤م- ص٥٧٧-٥٧٨.

الفرد وقت فرض الضريبة بين الاستهلاك او الحد منه حسب مستوي الدخل ، حيث يؤثر كلا العاملين في نهاية المطاف بشكل مباشر علي الاقتصاد الكلي المحلي وبالتحديد في الدول النامية محدودة الدخل، ويظهر من هنا أهمية تحليل أثر هذه الضريبة على كلا من الدخل والاستهلاك، باعتبارها أحد العوامل الأساسية للاقتصاد وتأثيرهما علي التنمية من حيث الطلب الكلي وتحريك عجلة الانتاج.

أولًا: أثر ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك

بالنظر لطبيعة ضريبة القيمة المضافة وطريقة تحصيلها حيث يتم تحصيلها عند الاستهلاك ويكون تحصيلها من المستهلك فإنها تؤثر بشكل مباشر على سلوك المستهلك إذ يؤدي فرضها الي ارتفاع أسعار السلع ، مما يؤدي الي انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين وبالتحديد اصحاب الدخول المنخفضة ومتوسطي الدخل مما يؤدي ذلك إلى تراجع مستوي الاستهلاك بشكل مباشر وملحوظ.[١]

ويرتبط أثر ضريبة القيمة المضافة علي الاستهلاك بعدة عوامل أهمها:

1) مقدار الضريبة المفروضة ومستوي الدخل:

فكلما زاد مقدار الضريبية المفروضة على السلع الضرورية للأفراد فان السلع التي يستهلكها محدود الدخل يقل استهلاكه لها بنفس القدر تقريبًا الذي اقتُطع من دخلة ، لكن أصحاب الدخول المرتفعة فان تأثير الضريبة يكون اضعف بالنسبة لهم حيث يتجهون الي الادخار والتخلي من الانفاق على بعض الكماليات.[٢]

2) مرونة الطلب على السلع:

ان مرونة الطلب علي السلع لها دور كبير في التأثير علي درجة الاستهلاك ، فان السلع ذات الطلب المرن والمتمثلة في الكماليات ينخفض مستوي استهلاكها بشكل واضح وملحوظ عند فرض الضريبة، بينما السلع ذات الطلب غير المرن والمتمثلة في السلع الأساسية، يكون الطلب عليها بنفس القدر تقريبا رغم ارتفاع السعر الذي نتج عن فرض الضريبة لكن يرهق المستهلكين محدودي الدخل ويؤدي الي التقليل من قدرتهم الشرائية على المدى الطويل.[٣]

3) التمييز الطبقي في التأثير:

تختلف استجابة الطبقات الاجتماعية المختلفة عند تطبيق الضريبة المفروضة ، فان محدود الدخل يتأثر بشكل كبير حيث يؤدي الي انخفاض واضح في استهلاكهم، في حين ان مرتفع الدخل لا يتأثر بشكل كبير بل ان البعض قد لا يشعر بتغير انفاقه حيث ان السلع لا تمثل لهم عبئًا ماليًا بالقدر الذي يؤثر علي محدود الدخل. [٤]

---

[١] د/عبد المنعم عبد الغنى، الضريبة على القيمة المضافة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١١٠، جلال الدين عبد الحكيم الشافعي، ضريبة المبيعات وإمكانية تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة في مصر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٧٣.

[٢] د/عبد المنعم عبد الغنى على الضريبة على القيمة المضافة، مرجع سابق، ص ١١٠- ١١٢.جلال الدين الشافعي، الموسوعة الضريبية، المرجع السابق ص ٢٧٥

[٣] د/عبد المنعم عبد الغنى على الضريبة على القيمة المضافة، المرجع السابق، ص ١١٢٠ عادل احمد حشيش، اقتصاديات الملية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة السادسة، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص٢٠٢

[٤] د/عبد المنعم عبد الغنى على الضريبة على القيمة المضافة، المرجع السابق ص ٢٧٥

ومن المهم في ذلك هو ان ما يتم تحصيله من هذه الضرائب ان يتم توجيهه لبرامج دعم أو سلع مدعومة يمما يجعل ذلك يؤدي الي تعويض التراجع الذي تم في الاستهلاك الفردي، ولكن إذا تم تجميد ما تم تحصيله من هذه الضريبة دون ضخها في الاقتصاد فان ذلك سوف يؤدي إلى ركود نسبي في النشاط الاستهلاكي. [١]

ثانيًا: أثر ضريبة القيمة المضافة على الدخل

ان ضريبة القيمة المضافة احد أقوى انواع الضرائب غير المباشرة وذلك يرجع لأنها لصيقة الانفاق اليومي للمستهلكين مما يجعل لها تأثر بشكل مباشر على مستويات الدخول للمجتمع.

ولكن هذه الضريبة سلبيتها تتمثل في انها تنازلية مما يجعلها تؤثر بشكل ملحوظ ونسبة كبيرة علي فئات محدود الدخل بالمقارنة مع الفئات مرتفعة الدخل نظر لان المبلغ المقتطع من دخولهم يخرج مما ينفقونه على السلع الأساسية مما يؤدي الي انخفاض قوتهم الشرائية وتصبح قدرتهم على الوفاء بالاحتياجات اليومية ضعيفة جدا وهو من الآثار السلبية الملموسة .[٢]

وتظهر طبيعة ضريبة القيمة المضافة التنازلية في ان الجزء الذي يقتطع من الفئات محدودة الدخل من دخولهم الكلية نسبته تفوق كثيرا ذلك الجزء الذي يقتطع من الفئات مرتفعة الدخل، وتلك الفجوة تقل تدريجيا كلما ارتفع الدخل وبالرغم من ان هناك عوامل تعويضية مثل سعر الصفر والإعفاءات الضريبية، الا ان تأثيرها العملي يبقى ضعيفا خاصة في الدول النامية نظرا لما تعتمد عليه من نظم تنفيذ ضعيفة وقليلة الكفاءة.[٣]

ونجد ان المستهلك النهائي هو من يتحمل النسبة الاكبر من عبء الضريبة نتيجة رفع الاسعار من قبل المنتجين والموزعين لكي يكون شامل قيمة الضريبة، وهذا الامر يؤثر بالسلب علي المستهلكين وخاصه الفئات محدودة الدخل، لان اغلب دخلهم يكون مخصص لتغطية لاحتياجاتهم اليومية الأساسية.[٤]

ونجد ان مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة في مصر قد احتوي علي مجموعة من التعديلات لتجنب الأثر السلبي الذي يخضع له فئات اصحاب الدخول المنخفضة، فتم توحيد حد التسجيل عند ٥٠٠ ألف جنيه وتخفيض السعر إلى ١٠% ، وذلك مع توسيع قاعدة السلع والخدمات الخاضعة للضريبة وإبقاء إعفاءات لبعض السلع ذات البعد الاجتماعي.[٥]

---

[١] د/محمد راغب شطوري، مكافحة التهرب الضريبي في ظل الضريبة على القيمة المضافة، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ع ٩٨،يونيو ٢٠١٥ ، ص ٤٣

[٢] د/محمود السيد الناغي، "اتجاهات وتحديد وآليات الضريبة على القيمة المضافة في مصر"،ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الضريبي المشترك: الضريبة على القيمة المضافة وآليات التطبيق في مصر، القاهرة، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب وجامعة عين شمس – كلية التجارة، نوفمبر ٢٠١٥ ص ٥٣

[٣] د/آمال علي إبراهيم، "اقتصاديات تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الضريبي المشترك: الضريبة على القيمة المضافة وآليات التطبيق في مصر، القاهرة، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب وجامعة عين شمس – كلية التجارة، نوفمبر ٢٠١٥.

[٤] د/ مراد إبراهيم الشيمي " متطلبات تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر المؤتمر العلمي الضريبي المشترك : الضريبة على القيمة المضافة وأليات التطبيق في مصر الجمعية المصرية المالية العامة والضرائب - أكاديمية المينة - جامعة عين شمس، كلية التجارة، نوفمبر٢٠١٥

[٥] د/ مراد إبراهيم الشيمي ، متطلبات تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر، المرجع السابق

ورغم ذلك لم تنتهي الانتقادات حيث ان غالبية الخدمات خضعت للضريبة، حتي تلك الخدمات المتعلقة بالأطباء والمهندسين والمحاسبين، مما جعل ذلك زيادة علي كاهل الفئات المتوسطة ومحدود الدخل .

وبالرغم من ذلك فان السياسة الضريبية تلعب دورا رئيسيا في توزيع الدخل داخل المجتمع، حيث انها اذا وجهت حصيلة الضرائب إلى تمويل بعض السلع الاساسية والخدمات عامة مثل التعليم والصحة والإسكان الاقتصادي أو قدمت دعما وتمويل مباشرا للفقراء ، يمكن ان تتحقق إعادة توزيع فعلية.[١]

فنجد ان تأثير الضريبة علي الدخل ليس مجرد اقتطاع جزء من الدخل عند الاستهلاك بل يمتد أيضا إلى كيفيه تعامل الحكومة مع تلك الاموال حيث تعيد الاستثمار بها داخل دورة اقتصادية.

يري الباحث مما ظهر في العرض السابق انه قد ظهر ان الدخل والاستهلاك من العوامل الشقيقة حيث انها يرتبطان بقوة وبينهما علاقة طردية، حيث ان الدخل أحد هو الذي يحرك خيارات الانفاق لدى المستهلكين ، فبينما يرتفع دخل الشخص ترتفع عنده القوة الشرائية، بينما انخفاض الدخل يؤدي الي انخفاض القوة الشرائية، وبذلك فان أي تغير في مستوى الدخل من حيث الزيادة أو الانخفاض مع سياسات الضريبة يتأثر بصورة واضحة على مجمل الاستهلاك في المجتمع.

ونري ان في ظل فرض ضريبة القيمة المضافة يتأثر بشكل كبير نسب الاستهلاك لدى الأسر صاحبة الدخل المحدود، وذلك يرجع الي ان الضريبة تقتطع جزء من تلك النقود المحددة للأنفاق مما يؤثر علي القوة الشرائية بالسلب، وهذا قد يؤدي إلى انكماش الطلب الإجمالي على السلع والخدمات، مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي ويضعف عجلة الانتاجية والتطور وخاصة إذا غابت الإعفاءات والتمويلات التي تقف بجانب الفئات الأقل دخلا.

المطلب الثاني:

ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الاستثمار والادخار.

بالرغم من ان ضريبة القيمة المضافة من الضرائب غير المباشرة التي يتم تحصيلها عند الاستهلاك إلا ان لها اثار اقتصادية تأثر بشكل مباشر في جوانب عديدة في النشاط الاقتصادي اهمها الادخار والاستثمار، حيث ان تطبيق ضريبة القيمة المضافة يؤدي الي انخفاض نسبة القوة الشرائية للأفراد وذلك لما تأثرت به السلع والخدمات من ارتفاع اسعار بسبب تطبيق الضريبة، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الفائض الذي كان يتم ادخاره.

وبالنظر من الجانب الاخر نجد ان ضريبة القيمة المضافة من اهم اهدافها هو تشجيع الاستثمار الان ان زيادة نسب الضريبة هذه تؤثر على قرارات الاستثمار والمستثمرين حيث ان فرض ضريبة القيمة المضافة يؤدي الي تغييرات في التكاليف والأسعار ، مما يؤثر ذلك علي المناخ الاستثماري بوجه عام ويهدد الاستثمار بالتراجع الشديد.

[١] محمد عبد الله المومني، حسين القاضي، دور الفكر المحاسبي في الإعصار المالي، المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان: "القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، ٢٠٠٨، ص ٢٧.

ومن هنا يمكننا العرض في هذا المطلب عن تأثير ضريبة القيمة المضافة علي كلا من الاستثمار والادخار وتوضيح ما اذا كان هناك علاقة بينهم:

أولًا: أثر ضريبة القيمة المضافة علي الادخار:

كما ذكرنا سابقا ان ضريبة القيمة المضافة من ابرز الضرائب غير المباشرة والتي يتحمل عبئها هو المستهلك سواء كان محدود الدخل او مرتفع الدخل مما يجعل ذلك له تأثير كبير علي نسبة الاستهلاك وبالتبعية نسبة الادخار ايضا، وبالنظر نجد ان ضريبة القيمة المضافة تؤثر علي الادخار من حيث ان الافراد يستخدمون دخلهم الكلي أولًا في تلبية احتياجاتهم (وهو الجزء المستهلك من الدخل) ومن ثم يتجه الافراد بعد ذلك الي الادخار، وحيث انه يتم فرض ضريبة علي السلع والخدمات عند الاستهلاك فانه يقتطع جزء كبير من الدخل مما يعمل علي خفض الجزء المدخر[١]

ولكن هناك فارق بين مختلف الطبقات حيث ان محدودي الدخل تؤدي ضريبة القيمة المضافة الي انخفاض نسبة الاستهلاك من السلع التي تتسم بعم المرونة، بينما اصحاب الدخول المرتفعة سوف تنخفض نسبه الادخار لديهم لكن تظل قوة الاستهلاك مرتفعة وبالتالي لن يتأثر نشاطهم الاستهلاكي[٢]

وفي هذا السياق نجد انه مع تعدد الآثار المترتبة من ضريبة القيمة المضافة علي الادخار، هناك اثار ايجابية والتي تتمثل في الارتقاء بمعدل الادخار وذلك يحدث نتيجة عدم امكانية تطبيق هذه الضريبة علي المدخرات بجميع انواعها حيث يتم تحصيلها عند الاستهلاك فقط مما يجعل ذلك حافز لرفع نسبة الادخار وانخفاض نسبة الاستهلاك.[٣]

ويمكن لهذا النوع من الضريبة ان يستخدم كوسيلة للادخار الجبري، بالشكل الذي يؤدي الي الحد من الاستهلاك حيث يتم رفع قيمة الضريبة والتوسع فيها في بعض السلع مما يعمل علي الحد من الاستهلاك غير الرشيد، وبذلك نجد ان هذه الضريبة تتمكن من التأثير بشكل واضح علي الاستهلاك والادخار وكذلك الاستثمار حيث هي اول من يؤثر علي نسب توزيع الدخل بينهم، وذلك يرجع الي ان اقتطاعها عند الاستهلاك يجعل قوة الافراد الاستهلاكية تنخفض ويتجه الافراد الي الادخار، وذلك الاتجاه نحو الادخار يعمل علي ارتفاع نسبته مما يتوجه البعض الي الانتاج الاستثماري الذي يعمل الارتقاء بالصناعة، والمساعدة في تجنب بعض عادات الدول النامية كالاستهلاك غير الرشيد الذي يعمل علي انخفاض معدلات الادخار[٤]

---

[١] د/ محمود حمام محمود " استراتيجية الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر " رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة منتوري قسطينة، الجزائر ٢٠١٠/٢٠٠٩م، ص ٦٤ .

[٢]) د/ آمال علي إبراهيم " اقتصاديات تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر "مرجع سابق، ص ٢٣

[3] Milojko Arsic, and Nikola Altiparmakov, " Equity (aspects of VAT in Emerging European countries : A case Economic systems 37.2.2013.p.171-.study of Serbia "186

[4] Stefan Boeters et al " Economic effects of VAT reforms 1 in Germany" Applied economic 42.17.2010.p.19

ثانيًا: أثر ضريبة القيمة المضافة علي الاستثمار:

يعد الاستثمار من العوامل الاساسية التي تؤثر في الدخل القومي والانتاج ويعمل ايضا علي التأثير علي القلبات الاقتصادية الدورية ، فالاستثمار هو عبارة عن ضخ الاموال للحصول علي اموال اخري وليس مجرد سد الحاجات، ويمثل الاستثمار نسبة كبيرة من الدخل القومي حيث اثبتت بعض الدراسات الاقتصادية انه يشكل نسبة من ١٥%:٢٠% مما يجعل له تأثير كبير في التنمية والانتاج[١]

وبالنظر في ضريبة القيمة المضافة نجد ان لها تأثير محوري علي الاستثمارات سواء من الجوانب الايجابية او السلبية، مما يجعل الضريبة تستخدم كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النشاطات التي تحتاج الدولة الي الاستثمار فيها[٢]

وفي هذا السياق نجد ان العلاقة بين ضرائب القيمة المضافة والاستثمار علاقة عكسيه التأثير حيث ان الارتفاع في نسب الضرائب تؤدي الي زيادة النسب المقتطعة من الدخول مما ينتج عنه بالطبع انخفاض في مقدار الدخل القابل لاستخدامه في الاستثمارات، بينما في حاله انخفاض تلك النسب من الضرائب ينخفض الجزء المقتطع من الدخل وبالتالي ترتفع نسبه الاتجاه نحو الاستثمارات حيث ان مقدار الدخل المتاح للاستثمار يكون اكبر[٣]

ومن المعروف ان الاستثمارات الاجنبية لا غني عنها في أي دولة تسعي الي التنمية وتحسين الانتاجية والصادرات، وللقدرة علي تشجيع هذه الاستثمارات تعمل التشريعات علي وضع إعفاءات ضريبة علي المشروعات الضريبة سواء من حيث القطاعات او المناطق خاصه في السنوات الاولي لتلك المشاريع الامر الذي يؤدي الي تحفيز الاستثمارات، ومن الجانب الاخر نجد ان زيادة الضرائب تؤدي الي اعاقة جذب الاستثمارات الاجنبية، كما ان الدولة تتبع سياسات ذكية في هذا الامر حيث انها عند الحاجة الي تشجيع قطاعات معينة او استغلال سلع معينة او الاستثمار في مناطق معينة تعمل علي اقرار حوافز او اعفاءات ضريبة لهذا النوع من النشاطات او المناطق التي تستخدم تلك الموارد مما يعمل بالفعل علي جذب وتشجيع المستثمرين، الضريبة هنا تصبح الأداة المستخدمة لجذب او اعاقة الاستثمارات[٤]

وعند النظر لضريبة القيمة المضافة من جهة اخري نجد ان لها تأثير ايجابي حيث انها في نهاية المطاف تقع علي عاتق المستهلك في حين ان المنتج يعفي منها من خلال زيادة سعر السلع بالقدر المناسب مع قيمة الضريبة، وهذا يدفع المنتجين الي زيادة الانتاجية وتحريك النشاط الانتاجي[٥]

---

[١] د/محمد مروان السمان محمد ظافر محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٨، ص ٢٠٩.

[2] Elizabeth Louisa Roos, et al. " National and Regional ([1] impact of an increase in value added tax: A CGE Analysis for South Africa, " south African journal of Economic 88.1.2020.p.94

[٣] د/حسين عمر الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٢.

[٤] د/محمد بن ناصر باصم الجوانب القانونية في منازعات ضريبة القيمة المضافة، مجلة قضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الجمعية العلمية القضائية السعودية، ع ١٣، الرياض، مارس ٢٠١٩، ص ٣٧١.

[٥] آمال على إبراهيم، دراسة تحليلية لإمكانية تطبيق الضريبية على القيمة المضافة في مصر، معهد المدينة، العالي للإدارة والتكنولوجيا، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٤٣.

ومن خلال العرض السابق **قد توصل الباحث** الي ان هناك علاقة قوية بين الادخار والاستثمار في ظل فرض ضريبة القيمة المضافة حيث ان كلما ارتفعت نسبة الضريبة ادي الي انخفاض نسبه الادخار، مما يؤثر ذلك علي الاستثمار بالسلب حيث ان الادخار هو مصدر تمويل المشروعات الاستثمارية، وعلي العكس في حالة انخفاض نسبة الضريبة يؤدي الي ارتفاع نسبة الادخار وبالتالي تزيد نسبة الاموال المتاحة للمشروعات الاستثمارية، فالعلاقة بين الادخار والاستثمار طردية بينما علاقة بين كلا منها تجاه الضريبة تكون عكسية.

المبحث الثاني:

أثر ضريبة القيمة المضافة على جوانب اخري للاقتصاد الكلي في مصر.

تمهيد وتقسيم:

تعد ضريبة القيمة المضافة من ابرز الضرائب الغير مباشرة حيث يتم تحصيلها عند الاستهلاك وليس اقتطاعها عند الدخل، وبالرغم من كونها غير مباشرة الانها تحدث اثار علي جميع الجوانب الاقتصادية منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر، وكما عرضنا في المبحث السابق فان ضريبة القيمة المضافة تلعب دورا واضحا في الاقتصاد المصري الكلي من جميع الجوانب، حيث ان تأثيرها ليس فقد علي مجرد الحد من الاستهلاك لكن يمتد ايضا لنسب الادخار وكمية الاموال المتاحة للاستثمارات، ومن المعروف ان الاقتصاد هو عباره عن حلقة دائرة ف بمجرد التأثير علي عامل من العوامل الاساسية يتغير اتجاه اقتصاد الدولة ككل، وفي هذا المبحث سوف نعرض لبعض العوامل الاخرى حيث يثار التساؤل حول مدي تأثير ضريبة القيمة المضافة علي الاسعار، وايضا علي معدلات التضخم، ومستويات التوظيف، وغيرها من الجوانب.

ومن هنا يمكننا تناول هذا المبحث للإجابة علي هذه التساؤلات من خلال مطلبين رئيسين:

المطلب الأول: ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الأسعار والتضخم.

المطلب الثاني: أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الايرادات العامة في مصر.

المطلب الأول:

ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الأسعار والتضخم.

تمهيد:

مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة نجد ان هناك تغير كبير في المستوي العام للأسعار حيث ان هذا النوع من الضريبة يتم تحصيله عند الاستهلاك مما يجعل المنتج ينقل عبئها علي المستهلك من خلال رفع سعر المنتج، مما يسبب ذلك ارتفاع في مستويات الاسعار بوجه عام مع تفاوت النسب بالطبع حسب مدي خضوع السلعة او الخدمة لهذه الضريبة، ومن هنا يظهر لها تأثير علي معدلات التضخم.

ومن هنا نجد ضرورة عرض تحليلي لمدي تأثير ضريبة القيمة المضافة علي كلا من الاسعار والتضخم والنظر الي وجود علاقة بينهم من عدمه.

أولًا: أثر ضريبة القيمة المضافة علي الاسعار:

ان ضريبة القيمة المضافة يتم فرضها علي جميع مراحل الانتاج مما يؤدي في نهاية المطاف الي زيادة اسعار المنتجات الامر الذي يؤثر علي المستهلكين وجميع فئات المجتمع وخاصة تلك الطبقات محدودة الدخل، ومن جانب اخر نجد ان الضريبة تعمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية حيث ان من منظور التشريعات والحكومات ان الضرائب تعمل علي اقتطاع جزء من دخل الاغنياء لتمويل السلع والخدمات التي يحتاج اليها الفقراء.[١]

وبالنظر نجد ان السياسات المتبعة والتي يكون المشرع حريص علي تحقيقها عند فرض الضرائب، هي تخفيض الوعاء الضريبي علي السلع والخدمات الغير مرنة التي لا يستطيع افراد المجتمع الاستغناء عنها وذلك مراعة للطبقات محدودة الدخل حيث ان ذلك يؤدي الي جعل اسعارها غير مرتفعة وبالتالي تكون متاحة للجميع ،في حين ان السلع والخدمات المرنة والتي تكون متمثلة في الكماليات فانه يتم رفع الوعاء الضريبي فيها مما يؤثر ذلك علي مستوي الاسعار بالارتفاع، وتكون الضريبة عالية ومضاعفة في السلع المضرة مما يؤدي الي ارتفاع اسعارها بشكل مبالغ فيه الامر الذي يؤدي الي المحافظة علي الصحة العامة.[٢]

ويري جانب اخر ان ضريبة القيمة المضافة في كل الاحوال ليست عادلة حيث انها تعمل علي ارتفاع اسعار كافة السلع والخدمات وذلك يرجع لأنها تقتطع عند استهلاك جميع السلع والخدمات حتي ولو كان بنسب اقل علي السلع والخدمات الضرورية الا ان ذلك لا يمنع من انها تثقل كاهل المستهلك محدود الدخل نتيجة ارتفاع تلك الاسعار.[٣]

ولكن هناك بعض السلع التي تعفي من تطبيق ضريبة القيمة المضافة مما يؤدي ذلك الي انخفاض اسعار تلك السلع ، مثل انخفاض اسعار السلع الاستثمارية وذلك يكون نتيجة لمبدأ الخصم وهو من سياسات جذب الاستثمار، وايضا يكون هناك انخفاض ضئيل في الاسعار في بعض حالات التصدير ويكون ذلك متوقف علي نوع المنتج او الخدمة لتشجيع وتحفيز التصديرات .[٤]

ثانيًا: أثر ضريبة القيمة المضافة علي التضخم:

في بداية الامر نعرض مفهوم مبسط للتضخم حيث ان التضخم هو عبارة عن ارتفاع متزايد في الاسعار بشكل عام، فنجد ان الارتفاع في التضخم يكون دائما في الزيادة وليس مجرد نسبة محددة، كما انه لا يقتصر علي سلع بعينها بل يشمل كل السلع والخدمات.[٥]

---

[١] د/رشدي إبراهيم السيد أبو كريه، "أثر العدالة التوزيعية على تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في مصر"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ،ص ١٨٢٣

[٢] د. موسى الكردي، أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٧ص ٣٨.

[٣] د. أحمد مصطفى معبد، مدى مسايرة القانون ٩١لسنة٢٠٠٥ للمتغيرات الاقتصادية في مصر، المؤتمر الضريبي العاشر ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ص ٨٧.

[٤] د. عبد المنعم لطفي، الضريبة على القيمة المضافة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ورقة عمل رقم ١٨٣، مارس ٢٠١٦، ص ١٥

[5] Frisch, Helmut {theories of inflation}, Cambridge university, 1983, p10

يظهر التضخم في جميع الدول النامية منها والمتقدمة، لكنه يظهر بشكل اكبر في الدول النامية، ويشكل خطرا علي الاقتصاد الكلي للدولة في حالة عدم قدرة الدولة علي التحكم فيه، لكن تعد ضريبة القيمة المضافة احدي الوسائل التي تساهم في مواجهته.[١]

وفي هذا السياق نجد ان ارتفاع مستوي الاسعار يؤدي الي انخفاض نسب الاموال المتاحة بين يدي افراد المجتمع مما يؤدي الي انخفاض النسبة بين الحجم النقدي والاموال الحقيقية، ولكن يجب الاخذ في الاعتبار قيود العبء الضريبي عند استخدام الضريبة كسياسة للحد من التضخم، فالضريبة تلعبا دورا مهما في استخدامها كسياسة للحد من التضخم حيث انها لها تأثير انكماشي يفوق تأثير غيرها من الايرادات[٢]

وقد اثبتت الدراسات ان الزيادة المتوقعة في معدل التضخم أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة حوالي من ٢: ٣,٥% مما نجد ان تلك الزيادة ليست ببسيطة، ومع مرور الوقت تزداد معدلات التضخم حيث ان وزارة المالية تتوقع زيادات في المراحل القادمة بسبب ارتفاع بعض الاسعار، فكلما ارتفعت الاسعار ارتفع معدلات التضخم.[٣]

ونجد ان من الامور التي تؤثر علي الاسواق المصرية هو ان ارتفاع الاسعار العالمية يؤثر بالطبع علي نسب الاسعار في السوق المصري بالزيادة كما انه في بعض الاحوال تكون الزيادة مبالغ فيها، وعلي النقيض عند انخفاض الاسعار العالمية لا تتأثر تلك الاسعار بل تظل مرتفعة كما هي مما يشكل عبء علي كاهل المستهلكين خاصة الفئات محدودة الدخل منها [٤]

حيث اننا نجد انخفاض في معدلات الادخار التي هي واحده من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة في تغطية العجز المالي الا ان الادخار لا يغطي التمويل الكافي لسد العجز في الموازنة العامة، ولكن الدولة في هذه المرحلة غير قادرة على جذب مصادر اخري لزيادة تلك المدخرات خارجية ولا حتي في صورة استثمارات أجنبية غير مباشرة ومن هنا يصبح من المهم اللجوء إلى حلول أخرى، مثل الاقتراض من الأسواق الدولية أو إصدار سندات دولية أو محلية، لكن تلك الحلول تعد حالية حيث انها تؤثر مستقبلا علي الاجيال من خلال زيادة الديون علي الدولة وعجز في الموازنة العامة.[٥]

وهناك دراسات اثبتت ان تطبيق ضريبة القيمة المضافة لا يؤثر دائما علي ارتفاع اسعار السلع والخدمات او زيادة معدلات التضخم، حيث تمت دراسة الوضع في ٣٥ بلد بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتبين ان ٨٣%

---

[١] أحمد زهير شامية النقود والمصارف الطبعة الرابعة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٢٣ص ٣٦٠.

[2] Keiser (Norman F): Macroeconomics, {Fiscal policy and economie growth} john wiley & Sons, Inc, 2018, pp218.

[٣] د/ هاني قدري دميان " الضريبة على القيمة المضافة تحقق العدالة وتخفف الأعباء ندوة الغرفة التجارية بالإسكندرية، أغسطس ٢٠١٥م ، ص ١.

[4] Stefan Boeters et al " Economic effects of VAT reforms in Germany " Applied economic 42.17.2010.p.19

[5] Sandra mullbacher et al " A study on the economic effects of the current VAT rates structure final report study on behalf of the European commission TAXUD in consortium with CAPP CASE DEII ETLA IFO IFS.op.cit.p.135

من هذه البلدان لم تتأثر بزيادة ملحوظة في زيادة اسعار السلع والخدمات وبالتالي لم ترتفع معدلات التضخم فيها نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وفي المقابل في ١٧% من تلك البلدان قد أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي زيادة في اسعار السلع والخدمات وايضا الي زيادة معدلات التضخم.[١]

ويتضح من ذلك ان الآثار المترتبة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة تجاه التضخم ليست اثار ثابتة وليست دائما تؤدي الي ارتفاع في معدلات الضخم حيث يمكن الحد من تلك الآثار من خلال عدة عوامل مثل وجود رقابة فعالة علي مستويات الاسعار، اعلام وتحذير المستهلكين والمنتجين والتجار بما هو متوقع من نتائج لتطبيق هذه الضريبة، ايضا من المهم اختيار توقيت مناسب لتطبيق تلك الضريبة سواء من الجوانب السياسية او الاقتصادية والاجتماعية، وايضا الارتقاء بكفاء التطبيق والتنفيذ، حيث يساعد جميع ما سبق في تقليل الآثار التضخمية في ظل تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة.[٢]

ويري الباحث من خلال ما سبق عرضة ان تطبيق ضريبة القيمة المضافة يؤدي الي ارتفاع في مستويات الاسعار حيث يتم انتقال عبء الضريبة الي المستهلك الامر الذي يجعل اسعار السلع الاستهلاكية والخدمات ترتفع اسعارها، ومن هنا نجد العلاقة بين مستويات الاسعار والتضخم فان ارتفاع الاسعار بشكل مستمر ومتزايد يعمل علي زيادة معدلات التضخم. لكن ليس من الضروري ان يترتب علي الارتفاع في مستويات الاسعار تضخم حيث ان هناك عوامل تساعد في الحد من الآثار التضخمية كما ذكرنا مسبقا ، كاختيار التوقيت المناسب لتطبيق هذه الضريبة، والرقابة الدائمة علي مستويات الاسعار في الاسواق، وتحسين كفاءه التنفيذ.

المطلب الثاني:

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الايرادات العامة في مصر.

تمهيد:

تعد الضرائب من اهم المصادر الاساسية التي تعمل علي تمويل الإيرادات العامة، وتتمثل ضريبة القيمة المضافة في انها اهم انواع تلك الضرائب حيث تم تشريعها في مصر من خلال فترة ليست ببعيدة، والهدف الاساسي من تطبيق ضريبة القيمة المضافة هو زيادة الموارد المالية والحد من العجز في الموازنة العامة.

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الايرادات العامة في مصر:

ونجد انه في مصر قد قام المشرع بإقرار ضريبة القيمة المضافة بقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ حيث انه تعديل لقانون ضريبة المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١، حيث جاء قانون ضريبة القيمة المضافة بناء علي توصيات صندوق النقد الدولي لتقديم الاصلاحات عما شوهته ضريبة المبيعات، حيث اتجهت الحكومة لتولي برنامجا اصلاحيا الهدف منة التنمية وزيادة الايرادات العامة.[٣]

[1] Alan A.Tait "Value added tax, international practice and problems " op.cit.

[2] Alan A.Tait "Value added tax: administrative and policy issues, op.cit.p.9

[٣] د/ مريم وليم برسوم، "قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في مصر"، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢١،ص ٧٢

ومن الاهداف الاساسية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بدلا من ضريبة المبيعات ان ضريبة القيمة المضافة تعمل علي منع الازدواج الضريبي وزيادة القدرة التنافسية وزيادة في تحصيل نسبة اكبر من الايرادات العامة حيث تخضع لها اغلب انواع السلع والخدمات.[1]

فان ضريبة القيمة المضافة ذات وعاء واسع حيث يخضع لها كافة السلع والخدمات ، وحيث ان طريقة تحصيلها متمثلة في اقتطاعها عند الاستهلاك فإنها تتم في كل مراحل الانتاج الامر الذي يؤدي بالطبع الي زيادة الحصيلة الضريبة وبالتالي الي زيادة الايرادات العامة في مصر.[2]

جدول (١) يوضح العلاقة بين إيرادات الضريبة علي السلع والخدمات ونسبتها من الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٧- ٢٠٢٠/٢٠١٩.

	السنوات	الايرادات العامة (مليار جنيه)	الايرادات الضريبية (مليار جنيه)	الضريبة علي السلع والخدمات (مليار جنيه)	نسبة ضريبة السلع والخدمات الي الايرادات العامة (%)	نسبة ضريبة السلع والخدمات الي الايرادات الضريبية (%)	نسبة الايرادات الضريبية الي الايرادات العامة (%)
ضريبة المبيعات	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٢١,٤	١٣٧,٢	٣٢,٥	١٥	٢٣,٧	٦٢
	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٨٢,٥	١٦٣,٢	٣٦,٤	١٢,٩	٢٢,٣	٥٧,٨
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦٨,١	١٧٠,٥	٣٩,٩	١٤,٩	٢٣,٤	٦٣,٦
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٥,٣	١٩٢,١	٤١,٣	١٥,٦	٢١,٥	٧٢,٤
	٢٠١٢/٢٠١١	٣٠٣,٦	٢٠٧,٤	٤٦,٣	١٥,٣	٢٢,٣	٦٨,٣
	٢٠١٣/٢٠١٢	٣٥٠,٣	٢٥١,١	٤٩,٣	١٤,١	١٩,٦	٧١,٧
	٢٠١٤/٢٠١٣	٤٥٦,٨	٢٦٠,٣	٥٢,٤	١١,٥	٢٠,١	٥٧,٠
	٢٠١٥/٢٠١٤	٤٦٥,٢	٣٠٥,٩	٦٥,٥	١٤,١	٢١,٤	٦٥,٨
	٢٠١٦/٢٠١٥	٤٩١,٥	٣٥٢,٣	٧١,٦	١٤,٦	٢٠,٣	٧١,٧
ضريبة القيمة	٢٠١٧/٢٠١٦	٦٥٩,٢	٤٦٢	١١٢,٦	١٧,١	٢٤,٤	٧٠,١
	٢٠١٨/٢٠١٧	٨٢١,١	٦٢٩,٣	١٥٦,٢	١٩	٢٤,٨	٧٦,٦
	٢٠١٩/٢٠١٨	٩٤١,٩	٧٣٦,١	١٩٧,٤	٢١	٢٦,٨	٧٨,١
	٢٠٢٠/٢٠١٩	١١٣٤,٤	٨٥٦,٦	٢٦١,٠	٢٣	٣٠,٥	٧٥,٥

المصدر: وزارة المالية – التقرير المالي السنوي للسنوات من ٢٠٠٦ – ٢٠٢٠ .

تقارير البنك المركزي المصري ا اعداد مختلفة من ٢٠٠٦ – ٢٠٢٠.

ومن خلال تحليل البيانات في الجدول السابق:

نجد ان الايرادات العامة الممول الرئيسي لها هي الحصيلة الضريبية ، حيث ان من البيانات السابقة نجد ان حصيلة ضريبة القيمة المضافة في زيادة ملحوظة حيث انها ارتفعت من ٣٢.٥ مليار جنية خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الي ٢٦١ مليار جنية في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، فبالنظر نجد ارتفعت بنسبة تفوق ثماني امثال ما كانت علية، كما ان نسبة هذه الضريبة قد ارتفعت من حيث اجمالي الايرادات الضريبية من ٢٣.٢% الي

[1] Ben Snoussi, L. Jadid, M. (2009), Taxes and their Effects on Economic Development (Case Study at the Tax Inspectorate in Bouira), Algeria, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University Center, Colonel Akli Mohand Muhannad Al-Bouira, 2009, pp 62-74.

[2] د/إيمان مضحي ، أثر تطبيق ضريبة علي القيمة المضافة علي ايرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، ٢٠١٩، ص١٥٤-١٥٦.

٣٠.٥% خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مما يثبت اهميتها كمصدر رئيسي للإيرادات العامة في الدولة.[١]

ونجد ان نسبة حصيلة الضريبة علي السلع والخدمات ارتفعت من ١٥% الي ٢٣% من اجمالي الايرادات العامة وذلك يشير الي ان ما يقارب من ربع ايرادات الدولة يعتمد علي هذه الضريبة(ضريبة القيمة المضافة)، وتظهر هذه البيانات في الجدول ما تلعبه ضريبة القيمة المضافة من دورا هاما في دعم الايرادات العامة، والحد من العجز في الموازنة العامة.[٢]

ويري الباحث من خلال ما سبق عرضة ان ضريبة القيمة المضافة قد اثبتت نجاحا ظاهرا في كونها مصدر اساسي من مصادر الايرادات العامة، فهي اداه فعالة وناجحة في دعم الموازنة العامة والعمل علي الحد من عجزها، وكما نظرنا الي بيانات وارقام علي ارض الواقع فنجد انه من المهم الاستمرار في استخدام ضريبة القيمة المضافة كجزء من البرامج الاصلاحية ولكن مع تطويرها وتعديل بعض التشريعات فيها وتحسين كفاءتها بالشكل الذي يحد من تحميل الاعباء علي الطبقات محدودة الدخل.

الخاتمة:

لقد تناولنا في هذا البحث تحليل لآثار ضريبة القيمة المضافة التي تم اصدار قانونها في مصر بقانون رقم ٦٧ لسنه ٢٠١٦ من خلال جوانب اقتصادية عديدة ثم انتقلنا الي أثرها علي الايرادات العامة بالتطبيق علي الوضع الواقعي في مصر، حيث ان من خلال العرض السابق نجد ان ضريبة القيمة المضافة لا تتوقف فقط علي مجرد انها اداة لزيادة الايرادات العامة، بل انها تؤثر علي جميع الجوانب الاقتصادية سواء بشكل مباشر او غير مباشر.

حيث ان ضريبة القيمة المضافة تؤثر علي نسبة الاستهلاك بشكل مباشر، نتيجة الطريقة المتبعة لتحصيلها (تحصيلها عند الاستهلاك) كما ايضا تتأثر مستويات الدخل نتيجة ما تؤثر به تلك الضريبة علي مستويات الاسعار، مما يعكس ذلك علي قرارات الاستثمار والادخار ونجد ان هناك علاقة طردية قوية بين الاستثمار والادخار حيث كلما زاد معدل الادخار زادت نسبة الاموال المتاحة للاستثمار، كمان ان لضريبة القيمة المضافة اثار ظاهرية علي التضخم وبالتالي علي النشاط الاقتصادي ككل.

وبالنظر الي الوضع الواقعي في مصر نجد ان المشرع قد فرض تلك الضريبة كجزء من اطار اصلاحي للأوضاع الاقتصادية والهدف منها زيادة الايرادات العامة والحد من عجز الموازنة العامة.

وفي هذا السياق، نجد ان ضريبة القيمة المضافة قد حققت بالفعل ارتفاع ملحوظ في اجمالي الايرادات العامة، مما يشر الي نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة فهي اداة مالية فعالة، لكن في حالة مراعاة عده عوامل مهمة

[١] [١] د/ مريم وليم برسوم، "قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في مصر"، مرجع سابق ،ص ٧٣

[٢] [٢] د/ مريم وليم برسوم، "قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في مصر"، مرجع سابق ،ص ٧٤

كالرقابة المستمرة علي مستويات الاسعار، وتحسين كفاءة التنفيذ، ووضع بعض التعديلات التي تدعم الفئات محدودة الدخل التي تشكل تلك الضريبة عبء كبير عليها.

وقد توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات والتي سنوضحها على النحو التالي:

أولًا: النتائج :

١) ان ضريبة القيمة تأثر علي كافة الجوانب الاقتصادية، ويتحمل عبئها المستهلك مما تعمل علي تقليل نسب الاستهلاك عند الطبقات محدودة الدخل.

٢) ان ارتفاع ضريبة القيمة المضافة يتناسب عكسيا مع مستوي الاستهلاك، حيث ان ارتفاع نسبة الضريبة يؤدي الي الحد من القوة الشرائية.

٣) يتأثر دخل المواطنين وخاصة الطبقات محدودة الدخل من تطبيق ضريبة القيمة المضافة ويكون التأثير بالسلب.

٤) ان زيادة الاسعار تؤدي الي انخفاض ملحوظ في نسبة الادخارات المالية الامر الذي يؤدي الي التراجع في حجم الاستثمارات حيث انها تتم من تلك المدخرات.

٥) ان تطبيق ضريبة القيمة المضافة له آثار تضخمية، خاصة في حالة عدم كفاءة تنفيذها والرقابة المستمرة علي الاسعار.

٦) اثبتت ضريبة القيمة المضافة نجاحها بشكل واضح وملحوظ في زيادة الايرادات العامة في مصر.

ثانيًا: التوصيات:

١) نوصي بإعادة النظر في التشريعات الضريبية لضريبة القيمة المضافة والسلع والخدمات الخاضعة لها بما يحقق العدالة الضريبية ودعم السلع والخدمات الضرورية من الايرادات المحصلة من تلك الضريبة لتخفيف الاعباء عن الفئات محدودة الدخل.

٢) الاتجاه الي زيادة الاعفاءات الضريبية ووضع مزايا وتخفيضات لتشجيع الافراد علي الانشطة الاستثمارية وجذب الاستثمارات الاجنبية.

٣) الحرص علي رقابة مستويات الاسعار والحد من نسب الاسعار المرتفعة بشكل مبالغ فيه.

٤) جعل جزء من الايرادات العامة يتجه الي دعم وتطوير الخدمات الضرورية بما يساعد الطبقات محدودة الدخل وتقليل الاعباء عليهم وتحقيق التنمية.

٥) ولا ننكر اهمية التحول الرقمي ورؤية مصر نحو التوجه اليه في الوقت الراهن، حيث نوصي بالاعتماد علية في ادارة الضرائب للحصول علي تنفيذ متقن ومكافحة انواع الفساد.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

١)د/أسامة موسى ، أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٦.
٢)د/ عادل العلي المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ص ٢٦٣ عمان ٢٠٠٨م
٣) د/ داليا رمضان، ضريبة القيمة المضافة وتطبيقها في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية – المجلد السادس عشر العدد الرابع عدد خاص) – ديسمبر ٢٠٢٤م– ص ٥٦٢
٤) د/ محمد كامل عبد العاطي وآخرون، أثر مستويات أداء الفحص الضريبي على جودة الفحص في ظل الحوكمة الضريبية، المجلة المصرية للدراسات الاقتصادية، المجلد ٤٧، العدد ٣، ٢٠٢٣م
٥) الجريدة الرسمية – العدد ٣٥ مكرر (ج) في ٧ سبتمبر سنة ٢٠١٦
٦) د/ نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، الضريبة على القيمة المضافة (التنظيم الفني، آليات التطبيق، المعوقات والمقترحات، نادي التجارة ، العدد ٦٦٠ ديسمبر ٢٠١٥.
٧) الجريدة الرسمية – العدد ٣٥ مكرر (ج) في ٧ سبتمبر سنة ٢٠١٦
٨)د/عبد المنعم عبد الغنى، الضريبة على القيمة المضافة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١١٠، جلال الدين عبد الحكيم الشافعي، ضريبة المبيعات وإمكانية تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة في مصر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٧٣.
٩) د/محمد راغب شطوري، مكافحة التهرب الضريبي في ظل الضريبة على القيمة المضافة، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ع ٩٨،يونيو ٢٠١٥ ، ص ٤٣
١٠) د/محمود السيد الناغي، "اتجاهات وتحديد وآليات الضريبة على القيمة المضافة في مصر"،ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الضريبي المشترك: الضريبة على القيمة المضافة وآليات التطبيق في مصر، القاهرة، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب وجامعة عين شمس – كلية التجارة، نوفمبر ٢٠١٥ ص ٥٣
١١) د/آمال علي إبراهيم، "اقتصاديات تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الضريبي المشترك: الضريبة على القيمة المضافة وآليات التطبيق في مصر، القاهرة، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب وجامعة عين شمس – كلية التجارة، نوفمبر ٢٠١٥.
١٢) د/ مراد إبراهيم الشيمي " متطلبات تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر المؤتمر العلمي الضريبي المشترك : الضريبة على القيمة المضافة وأليات التطبيق في مصر الجمعية المصرية المالية العامة والضرائب – أكاديمية المينة – جامعة عين شمس، كلية التجارة، نوفمبر٢٠١٥
١٣) د/محمد عبد الله المومني، حسين القاضي، دور الفكر المحاسبي في الإعصار المالي، المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان: "القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، ٢٠٠٨، ص ٢٧.
١٤) د/ محمود حمام محمود " استراتيجية الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر " رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة منتوري قسطينة، الجزائر ٢٠١٠/٢٠٠٩م، ص ٦٤ .
١٥) د/محمد مروان السمان محمد ظافر محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٨، ص ٢٠٩.
١٦) د/حسين عمر الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٢.

١٧) د/محمد بن ناصر باصم الجوانب القانونية في منازعات ضريبة القيمة المضافة، مجلة قضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الجمعية العلمية القضائية السعودية، ع ١٣، الرياض، مارس ٢٠١٩، ص ٣٧١.

١٨) آمال على إبراهيم، دراسة تحليلية لإمكانية تطبيق الضريبية على القيمة المضافة في مصر، معهد المدينة، العالي للإدارة والتكنولوجيا، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٣ ٤.

١٩) د/رشدي إبراهيم السيد أبو كريه، "أثر العدالة التوزيعية على تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في مصر"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ،ص ١٨٢٣

٢٠) د. موسى الكردي، أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٧ص ٣٨.

٢١) د. أحمد مصطفى معبد، مدى مسايرة القانون ٩١لسنة٢٠٠٥ للمتغيرات الاقتصادية في مصر، المؤتمر الضريبي العاشر ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ص ٨٧.

٢٢) د. عبد المنعم لطفي، الضريبة على القيمة المضافة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ورقة عمل رقم ١٨٣، مارس ٢٠١٦، ص ١٥

٢٣) أحمد زهير شامية النقود والمصارف الطبعة الرابعة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٢٣ص ٣٦٠.

٢٤) د/ هاني قدري دميان " الضريبة على القيمة المضافة تحقق العدالة وتخفف الأعباء ندوة الغرفة التجارية بالإسكندرية، أغسطس ٢٠١٥م ، ص ١.

٢٥) د/ مريم وليم برسوم، "قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في مصر"، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢١،ص ٧٢

٢٦) د/إيمان مضحي ، أثر تطبيق ضريبة علي القيمة المضافة علي ايرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، ٢٠١٩، ص١٥٤-١٥٦.

ثانيًا: المراجع الاجنبية:

(١ Milojko Arsic, and Nikola Altiparmakov, " Equity (aspects of VAT in Emerging European countries : A case Economic systems 37.2.2013.p.171-.study of Serbia "186

(٢ Stefan Boeters et al " Economic effects of VAT reforms 1 in Germany" Applied economic 42.17.2010.p.19

(٣ Elizabeth Louisa Roos, et al. " National and Regional (1 impact of an increase in value added tax: A CGE Analysis for South Africa, " south African journal of Economic 88.1.2020.p.94

(٤ Frisch, Helmut {theories of inflation}, Cambridge university, 1983, p10

(٥ Keiser (Norman F): Macroeconomics, {Fiscal policy and economie growth} john wiley & Sons, Inc, 2018, pp218.

(٦ Stefan Boeters et al " Economic effects of VAT reforms in Germany " Applied economic 42.17.2010.p.19

(٧ Sandra mullbacher et al " A study on the economic effects of the current VAT rates structure final report study on behalf of the European commission TAXUD in consortium with CAPP CASE DEII ETLA IFO IFS.op.cit.p.135

(٨ Alan A.Tait "Value added tax, international practice and problems " op.cit.

(٩ Alan A.Tait "Value added tax: administrative and policy issues, op.cit.p.9

(١٠ Ben Snoussi, L. Jadid, M. (2009), Taxes and their Effects on Economic Development (Case Study at the Tax Inspectorate in Bouira), Algeria, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University Center, Colonel Akli Mohand Muhannad Al-Bouira, 2009, pp 62-74.
(١١Arvind Ashta: European VAT General Principles, Burgundy School of Business - CEREN, 2007, P.
(١٢ A. Charlet and J. Owens, "An international perspective on VAT", Tax Notes International, vol. 59, no. 12, 20 Sept. 2010, wwww.oecd.org/tax/consumption